الزراعة الذكية.. اتفاقية تعاون بين الزراعة وأكساد

وزير الزراعة: برنامج زمني لتطبيقها ونلمس نتائجها على الأرض

| الوطن

وقعت وزارة الزراعة أمس مع منظمة المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة «أكساد»، اتفاقية تعاون شاملة، تهدف إلى تنمية القطاع الزراعي وتعزيز مؤشرات الاستدامة التنموية، وتطوير برامج متخصصة لتطبيق التقانات الحديثة والإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية، وتعزيز برامج الحفاظ على البيئة، وتطوير وتأهيل الموارد البشرية المتخصصة للعاملين في القطاع الزراعي، واستقطاب الأموال اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع والأنشطة بمشاركة السكان المحليين.

وزير الزراعة حسان قطنا أكد أن الهدف من الاتفاقية تطوير العمل البحثي الزراعي والانتقال إلى البحوث التطبيقية وكيفية صياغة نتائج البحوث بصفة مشاريع يمكن أن نضعها بيد الفلاحين للاستفادة من نتائج البحوث على أرض الواقع وتحسين واقعهم الإنتاجي والاستثماري، لافتاً إلى أن الاتفاقية شملت التعاون في مجالات الإنتاج النباتي والحيواني والتقانات الزراعية والطاقات المتجددة وبحوث النخيل وإدخال ممارسات زراعية جديدة للخطة الزراعية والتنبؤ بإدارة الموارد الطبيعية وأثر التغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي ورسم خريطة المستقبل لإدارة الموارد والإنتاج بشكل علمي ودقيق، وكافة المجالات البحثية الأخرى.

وأضاف نتطلع لتطوير هذا التعاون الذي كان قائماً بمجموعة من الاتفاقيات، وهذه الاتفاقية تشكل إطاراً شاملاً لكل الاتفاقيات بالإضافة لمشاريع جديدة سيكون لها أثر كبير على الإنتاج الزراعي في المدى القريب والبعيد، مشيراً إلى أنه تم تشكيل لجان مشتركة لوضع الإطار التنفيذي لهذه الاتفاقيات ووضع برنامج زمني لكل من بنودها ليكون لدينا أثر مباشر من التطبيق يلمس نتائجه الفلاح.

من جانبه، قال المدير العام لمنظمة المركز العربي (أكساد) د. نصر الدين العبيد إن هذه الاتفاقية تشكل تقدماً مهماً جداً للتعاون بين الجانبين، وتهدف إلى وضع البرامج والسياسات الهادفة لتحقيق الإنتاجية الاقتصادية بأقل التكاليف وبميزة نسبية تنافسية وبجودة عالية للمنتجات الحيوانية والنباتية.

وأوضح، أن ذلك يأتي من خلال تطبيق برامج التنمية الزراعية المستدامة، وبرامج الزراعة الذكية، والعمل على إدارة موارد الأراضي واستعمالاتها، والموارد والأصول الإنتاجية النباتية والحيوانية للوصول إلى تحقيق أعلى كفاءة ومردودية في استثمارها.

وأضاف: إن هذه الاتفاقية تهدف أيضاً إلى توحيد الجهود المشتركة، والاستفادة من الإمكانات الفنية والعلمية والتقانية والمادية المتاحة، والمحطات البحثية، لدى كل طرف لتحقيق الأهداف المرجوة وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية كافة، والتعاون على إقامة الورشات والندوات العلمية والتدريبية المشتركة، والدعم الفني المتبادل، والتعاون المشترك بشأن المبادرات أو البرامج المشتركة والحالات الطارئة.

ولفت الدكتور العبيد إلى أنه سوف يتم التعاون في تنظيم الأنشطة الدولية أو المحلية أو المؤتمرات المتعلقة بالبحوث العلمية والمنتجات الزراعية في سورية وغيرها من المواضيع ذات الأهمية المشتركة، وإعداد التقارير المشتركة والمبادئ التوجيهية التي تعزز تطوير الزراعات المستدامة.

محمد النصري مدير إدارة الثروة الحيوانية في أكساد بين أن الاتفاقية تهدف إلى الربط بين البحث العلمي الزراعي والتنمية في الحقل لدى المزارع باستخدام أدوات وتقنيات حديثة، لافتاً إلى أن النشاط ضمن الاتفاقية بما يخص الثروة الحيوانية سيشمل التحسين الوراثي والتناسلي والرعاية والتربية وتحسين المصادر العلفية والرعوية لإيجاد أعلاف محسنة لها قيمة غذائية، وأيضاً الصحة الحيوانية والأمراض الوبائية والوقاية والتحصين وغيرها.

يذكر أن من أهداف الاتفاقية أيضاً إجراء الدراسات والبحوث الخاصة بنشر وتعميم بدائل الطاقة الأحفورية والطاقات المتجددة الغاز الحيوي – الطاقة الشمسية – الرياح –...)، وتطبيقاتها، وإعداد الدراسات للمشاريع الريادية والنوعية والاقتصادية والتعاون والتنسيق مع المنظمات الحكومية والدولية والجمعيات الأهلية لتنفيذ المشاريع والحملات المشتركة التي يتم الاتفاق عليها في هذا المجال.

تكلفة تنكة زيت الزيتون على الفلاح اليوم بحدود ١٠٠ ألف ليرة

عماد: تأخير اتحاد الفلاحين باستجرار المادة بسبب رفع السعر

| رامز محفوظ

بين رئيس مكتب التسويق في الاتحاد العام للفلاحين خطار عماد في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه كان من المقرر أن يقوم الاتحاد العام للفلاحين باستجرار زيت الزيتون من خلال الجمعيات الفلاحية في المحافظات منذ أيام والتي من المقرر أن يبيعها المؤسسات القطاع العام بالتقسيط، موضحاً أن سبب التأخير رفع سعر التنكة بحدود ٨ آلاف بالإضافة لأجور النقل.

وأوضح أنه من الممكن أن يكون سعر مبيع تنكة الزيت التي سيتم استجرارها بحدود ١٢٥ ألف ليرة بعد رفع سعرها لكن ليس هناك رقم دقيق لحد الآن.

ولفت إلى أنه تم شراء الزيت من قبل الاتحاد منذ نحو ١٥ يوماً وعندما تم إرسال نتائج تحاليل الزيت إلى الاتحاد العام ارتفع سعر الصرف وبالتالي ارتفع سعر الزيت الأمر الذي أخر باستجرار الزيت.

وأشار إلى أن الاتحاد العام للفلاحين خاطب أمس الجمعيات الفلاحية لإرسال كتاب بالسعر الجديد للزيت لعرضه على المكتب التنفيذي للاتخاذ قرار بشراء الزيت وفق السعر الجديد.

وبين أن الاتحاد العام يستجر الزيت ويقوم بتوزيعه على الوزارات التي تخاطب الاتحاد العام بالتقسيط وتم إرسال تعميم لجميع الوزارات الراغبة بالحصول على الزيت من قبل الاتحاد العام.

ونوه بأن الاتحاد العام للفلاحين يبيع الزيت بالإضافة لمؤسسات القطاع العام لأي مواطن يرغب بشراء الزيت نقداً وليس بالتقسيط.

ولفت إلى أن الاتحاد العام للفلاحين من الممكن أن يستجر هذا العام بين ٦٠٠ و١٠٠٠ تنكة زيت زيتون من قبل الجمعيات الفلاحية، موضحاً أنه خلال العام الماضي تم استجرار بحدود ١٠٠٠ تنكة زيت زيتون.

وأكد أنه في حال استقر سعر الزيت حالياً سيتم استجراره من قبل الاتحاد العام قريباً، أما في حال تم تغيير السعر ورفعه فإن هذا الأمر سيؤدي إلى تأخير استجرار الزيت لحين أخذ قرار من قبل المكتب التنفيذي للاتحاد لاستجرار الزيت على السعر الجديد.

وعن أسعار زيت الزيتون للعام الحالي لفت إلى أن أسعار زيت الزيتون مرتفعة وسبب ارتفاعها ارتباط سعرها بسعر الصرف وعدم ضبط سعر الصرف في السوق السوداء.

وأوضح أن أسعار الزيت تتغير بين يوم وآخر وترتبط بسعر الصرف، لافتاً إلى أن تكاليف إنتاج الزيتون مرتفعة جداً حالياً وتكلفة تنكة الزيت سعة ١٦ ليتراً على الفلاح اليوم بحدود ١٠٠ ألف ليرة.

ونوه بأن عدم توافر الأسمدة بالشكل الكافي وعدم تأمين المازوت للفلاح فضلاً عن عدم توافر قطع تبديل للجرارات وصعوبة استيرادها إحدى الأسباب التي أدت إلى ارتفاع سعر الزيت هذا العام ووصوله لأرقام كبيرة.

> أسعار الزيت تتغير من يوم لآخر وترتبط بسعر الصرف

لماذا تكدست مخازن الشركات العامة في الرخاء.. وافتقدناها في الأزمة؟

وزير سابق يقترح تحويل شركات القطاع العام إلى شركات مساهمة

| يسرى ديب

في زمن السلم كان القطاع العام بمنزلة العبء على الاقتصاد عندما عجز عن تسويق منتجاته وكاد دوره يقتصر على استيعاب عمال يحصلون على أجور لا تحييهم ولا تميتهم، على حين تهدر المليارات في عمليات فساد وسوء إدارة.

وفي الحرب أصبحت حاجة البلد ماسة لدور هذه الشركات ومنتجاتها من الألبان إلى الكونسروة والزيوت والكيميائيات والنسيج... الخ، لكن هذا لم يحصل، فلم تتمكن الشركات بكامل طواقمها من إحداث أي فرق بتوفير المواد أو إدارة السوق والتحكم بالأسعار.

أليس من المفروض أن يحقق إنتاج شركة كألبان دمشق مثلاً فرقاً نوعياً في توفير الألبان ومشتقاتها بشكل يحدث فرقاً في أسعارها وأنواعها التي تعد الأكثر تعرضاً للغش في الأسواق؟ وكذلك الحال مع الزيت ورب البندورة والمعكرونة والألبسة والأحذية.. طالما أن هذه المعامل ما زالت قائمة وفيها كوادر تحقق أعدادها نسبة لا بأس بها من أعداد العاملين في هذه المنتجات في القطاع الخاص!

نفتقد المواد الأولية

مديرة المؤسسة الغذائية ريم حللة تقول إن الشركات العامة تعمل بطاقاتها القصوى المتاحة، لكن المشكلة في عدم توافر المواد الأولية المطلوبة وهي غالباً إما نادرة أو قليلة.

وأن لديهم عقوداً مع شركات عامة أخرى لتأمين حاجياتهم من الألبان والكونسروة، وهذه العقود تغطي ما نسبته ٧٠-٨٠ بالمئة من الطاقات الإنتاجية، والباقي يتم استثمارها وطرحها في الأسواق، وهذه المنتجات موجودة في الأسواق وفي صالات السورية للتجارة والمؤسسات الاجتماعية العسكرية، وبينت أنهم افتتحوا صالة للمؤسسة في منطقة السبع بحرات فيها كل منتجات الشركات الغذائية وبأسعار منافسة تصل فروقاتها مع الخاص إلى ١٥ بالمئة لبعض السلع.

تضيف حلله إنهم يعملون ضمن الإمكانات المتاحة لهم، رغم أن الطاقات الكبيرة غير متوافرة، وأنهم يطلبون من الشركات تقديم أقصى جهد، ولكن هنالك صعوبات في تأمين المادة الأولية مثل الحليب، الذي يواجهون صعوبات كبيرة في تأمينه مع أن الحكومة خصصت كل إنتاج المباقر الحكومية لتغذية معامل الألبان ومع ذلك الكميات لا تكفي ولا تغطي الطاقة الإنتاجية لأن كل ما يحصلون عليه من مبقرة الغوطة لا يتجاوز ٤.٥-٥ أطنان حليب يومياً، وهنالك معاناة وصعوبة في تأمين هذه المادة من المنتجين من أجل الحصول على المواصفة المطلوبة لأنه يجب أن نصنع حليباً بمواصفة محددة، ومع ذلك ما يتم الحصول عليه من القطاع الخاص «بالكاد» يغطي حاجة الجهات العامة المتعاقدين معها.

الحال ذاته

كذلك الحال مع زيوت القطن التي بدأت تطرح في الصالات الحكومية، ولكن المشكلة أن الكميات المتوافرة غير كبيرة، لأن المادة الأولية من بذور القطن غير متاحة بالقدر المطلوب، فمن حماة لم تحصل الشركة سوى على ٢١٠٠ طن على حين الطاقة المخططة تصل إلى ٤٠ ألف طن، ومن حلب حصلنا على ١٩٠٠ طن، وهذا أقل من الحاجة بكثير، حيث تصل الطاقة المخططة في حلب إلى ١٢٠ ألف طن، لهذا وضعنا الضوابط لتسويقها على أكبر قدر من الناس.

وعن واقع إنتاج الكونسروة بينت حلله أيضاً أنه في الشتاء لا يوجد مواسم، وأنه خلال الفترة القادمة سيتم العمل على موسم البازيلاء والمشمش، وليس لدينا سوى شركة كونسروة واحدة ولا يمكنها أن تغطي حاجة سورية، خاصة أن جزءاً من إنتاجها يذهب لجهات عامة متعاقدين معها.

وقالت حلله إن عدد الشركات الشغالة من بين الشركات الغذائية تقتصر على ٤ معامل مياه، وشركتي زيوت، وشركتي ألبان، وشركة كونسروة دمشق، وشركة بصل السلمية، وشركتي عنب.

ولإيجاد حل إستراتيجي لنقص المواد الأولية وارتفاع أسعارها وضحت حلله أنه يتم العمل حالياً على إعداد لجنة مركزية تضم ممثلين عن كل من وزارة الصناعة، واتحاد غرف الصناعة والزراعة مهمتها:

- تحديد الاحتياجات من المنتجات الزراعية والحيوانية، اللازمة لعمليات التصنيع الزراعي، للصناعات الغذائية والشركات العاملة من القطاع الخاص، ووضع الآليات اللازمة لتحقيق الزراعة التعاقدية مع الفلاحين والمربين، وكذلك دراسة الاحتياجات من مستلزمات الإنتاج.
- احتساب التكلفة من المستلزمات الزراعية والحيوانية وتحديد السعر النهائي للمنتج المطلوب، والتعاقد عليه بوقت مبكر، (باب المزرعة وواصل أرض المعمل)،
- مخاطبة الجهات المعنية، والتوسط لتأمين مستلزمات الزراعة، وكذلك التواصل والإشراف على عمل اللجان الفرعية في المحافظات التي سيتم تشكيلها وذلك بهدف تحقيق التنسيق والإشراف المباشر مع الفلاحين من خلال فروع الاتحاد العام للفلاحين في المحافظات.
- صياغة واعتماد نماذج عقدية بين الجهات المستفيدة والمزارعين والمربين.
- على أن تقوم اللجنة المركزية بإعداد تقارير دورية (شهرية أو ربعية) حسب الحال ووفق لمراحل التقدم والإنجاز، ترفع لوزير الصناعة.

أضافت حلله: إن ما دفعهم إلى البحث عن آلية للتعاقد مع المنتجين في القطاع الخاص، مباشرة عدم توافر المواد الأولية من جهة، وتجنب الحلقات الوسيطة بين الإنتاج والتصنيع، لأن الفلاح يبيع إنتاجه وتستفيد منه الحلقات الوسيطة والسماسرة أكثر منه. وبالتالي هذا الإجراء يضمن الحصول على المواد بسعر أقل، وإنتاج أنواع تناسب شروط الشركات والمنفذ منها بينت حلله أن خطة شركة كونسروة دمشق إنتاج ١٧٥٠ طناً من رب البندورة، على حين الفعلي ٩٢٠ طناً، أي نسبة التنفيذ ٥٣ بالمئة.

والخطط من ألبان دمشق من اللبن الرائب ٥٠٠ طن، المنفذ منه ٤٤١ بمعدل تنفيذ ٨٨ بالمئة، على حين تنخفض نسبة المنفذ من اللبن المصفى (اللبنة) إلى ٦٩ بالمئة، حيث إن المخطط ٦٠٠ طن، والمنفذ ٤١٤ طناً.

المخطط من إنتاج ألبان حمص من الألبان ٤٢٥٤ طناً المنفذ منها ٣٣٢١ طناً بمعدل تنفيذ ٥٥ بالمئة، ومن اللبن المصفى ٢٦٠٠ طن المخطط، نفذ منها ٢١٧١ طناً بنسبة تنفيذ ٨٣ بالمئة.

قطع الغيار والصيانة

استعرض مدير الإنتاج في وزارة الصناعة حسام الشيخة بعضاً من واقع عمل شركات القطاع العام وأكد أن تأمين المواد الأولية وقطع الغيار لإجراء الصيانة الدورية والوقائية وتمويل ذلك بشكل دائم هو من أبرز صعوبات العمل، وأن وزارة الصناعة تسعى لزيادة الكميات المنتجة، ولكن بما يتوافق مع الطاقات الإنتاجية المتاحة لخطوط الإنتاج في الشركات، ومن خلال السعي لتوفير مستلزمات الإنتاج وحوامل الطاقة من كهرباء ومحروقات وإمكانيات التسويق بالتنسيق مع كافة الوزارات والجهات المعنية بذلك.

وأكد أنه تم توقيع محضر اتفاق في ٢٠٢٠/١٢/٢ بين مؤسسات وزارة الصناعة ومنها الغذائية والكيميائية، والمؤسسة السورية للتجارة، يتضمن تسويق منتجات الشركات العامة الصناعية في صالات المؤسسة، وتضمن آليات وبنود تؤطر العملية التسويقية، وبناء عليه يتم تسويقها في صالات المؤسسة بما يتوافق مع الإمكانيات الممكنة لجميع الأطراف في ظل عقوبات اقتصادية تؤدي لصعوبات في تأمين مستلزمات الإنتاج.

ضرورة سياسية واقتصادية

نسأل وزير الصناعة الأسبق والخبير الاقتصادي الدكتور حسين القاضي عن رأيه في أداء هذا القطاع الذي كان مشلولاً بمخازينه أيام السلم، وتقلص كثيراً هذا الإنتاج مع الحاجة الماسة له خلال الحرب، فقال د. القاضي إن القطاع العام يجب ألا يبقى معطلاً، والعودة إلى الإنتاج هي ضرورة اقتصادية وسياسية في آن معاً.

أضاف أنه لا بد من تحرير القطاع العام من البيروقراطية وتشكيل إدارات جديدة وتحويل شركات القطاع العام إلى شركات مساهمة تمتلكها الدولة لتضع الإدارة الجديدة خطة مرنة تتناسب مع ظروف الأزمة آلتي تتعرض لها البلاد، ومن الممكن تحويلها إلى شركات مساهمة مستقلة عن موازنة الدولة تتمكن من الاعتماد على نفسها، بحيث لا تشكل عبئاً على الاقتصاد الوطني.

علاج الوضع

على حين توسع الخبير الإداري واستشاري التطوير والتدريب عبد الرحمن تيشوري الذي رأى في تحليله لواقع القطاع العام أنه قد تم تجريده من حقوق المعاملة بالمثل مع القطاع الآخر، الأمر الذي أدى إلى تراجع سريع في مساهمته بالناتج الإجمالي، حيث لم تتجاوز في ٢٠٠٨ نسبة ٣٢ بالمئة، وهذه النسبة مع النفط والفوسفات، وإلا لكانت هبطت المساهمة إلى حدود مخجلة.

أما مساهمته في صافي الناتج المحلي للصناعة التحويلية فلا تتجاوز ١٣,٤ بالمئة، ويرى تيشوري أنه تم تحميل هذا القطاع مسؤولية التخلف والهدر والفساد، مع تجاهل المسؤولين الحقيقيين عن هذا!

يقول تيشوري إنه لم يكن يرى مانعاً من استثمار القطاع الخاص في قطاعات إنتاجية حقيقية كالصناعة والزراعة والخدمات والكهرباء، لكنه ضد تفرده خاصة الريعي منه في السيطرة على مفاتيح الاقتصاد الوطني.

ويرى تيشوري أن علاج الأداء السيئ للقطاع العام سيؤدي إلى تطويره وعلاج أمراضه ومشاكله، أي استخدام الدواء الإداري لعلاج مشاكل اقتصادية، والحقيقة أن مؤسسات القطاع العام العاجزة والمترهلة في ظل حرب فاجرة تركت آثاراً مدمرة، وقال د. تيشوري إن هذه المؤسسات تحظى بالاهتمام نظراً لحجم الإمكانات الكبيرة الموظفة فيها، وفي ظل عجز القطاع الخاص عن خدمة السوريين وهروب البعض وجنون الأسعار.

وبين د. تيشوري أن الباحثين مقسومون إلى ثلاثة آراء حول الشكل الذي يجب أن تكون عليه المؤسسات الحكومية في المرحلة القادمة:

١- قسم يميل إلى ضرورة النهوض من جديد وتجاوز ثغرات الماضي، وإعادة بنائها وإصلاحها جذرياً ونحن منهم، لكن مع تطبيق نظم الشركات والمرونة والحوكمة.

٢- قسم يميل إلى سياسة الخصخصة نظراً لتعذر الإصلاحات الجذرية ونحن منهم وهذه النسبة مع النفط والفوسفات، وإلا لكانت هبطت المساهمة إلى حدود مخجلة.

أما مساهمته في صافي الناتج المحلي للصناعة التحويلية فلا تتجاوز ١٣,٤ بالمئة، ويرى تيشوري أنه تم تحميل هذا القطاع مسؤولية التخلف والهدر والفساد، مع تجاهل المسؤولين الحقيقيين عن هذا!

يقول تيشوري إنه لم يكن يرى مانعاً من استثمار القطاع الخاص في قطاعات إنتاجية حقيقية كالصناعة والزراعة والخدمات والكهرباء، لكنه ضد تفرده خاصة الريعي منه في السيطرة على مفاتيح الاقتصاد الوطني.

ويرى تيشوري أن علاج الأداء السيئ للقطاع العام سيؤدي إلى تطويره وعلاج أمراضه ومشاكله، أي استخدام الدواء الإداري لعلاج مشاكل اقتصادية، والحقيقة أن مؤسسات القطاع العام العاجزة والمترهلة في ظل حرب فاجرة تركت آثاراً مدمرة، وقال د. تيشوري إن هذه المؤسسات تحظى بالاهتمام نظراً لحجم الإمكانات الكبيرة الموظفة فيها، وفي ظل عجز القطاع الخاص عن خدمة السوريين وهروب البعض وجنون الأسعار.

وبين د. تيشوري أن الباحثين مقسومون إلى ثلاثة آراء حول الشكل الذي يجب أن تكون عليه المؤسسات الحكومية في المرحلة القادمة:

١- قسم يميل إلى ضرورة النهوض من جديد وتجاوز ثغرات الماضي، وإعادة بنائها وإصلاحها جذرياً ونحن منهم، لكن مع تطبيق نظم الشركات والمرونة والحوكمة.

٢- قسم يميل إلى سياسة الخصخصة نظراً لتعذر الإصلاحات الجذرية ونحن منهم وهذه النسبة مع النفط والفوسفات، وإلا لكانت هبطت المساهمة إلى حدود مخجلة.

٣- قسم يميل إلى إعادة هيكلة شاملة وفق دور الدولة القادم وشكل النظام الاقتصادي.